الفصل الثاني

إدارة المرحلة الانتقالية ومستقبلهـــا

obeikan.com

obeikan.com

إدارة المرحلة الانتقالية ومستقبلها

في إطار ثورة 25 يناير المصرية والثورات العربية، يرد الحديث عن «**إدارة المرحلة الانتقالية**»، وهي بحق تستأهل علما –أو فصلا من علم- تؤسس له مناهج ومستويات وآليات. ولابد أن ترتكز الأفكار حول هذا العلم ومضمونه ومحتواه، مرتبطة بالقدرة على ترجمته على أرض الواقع، خاصة أن ما نشاهده في الثورات العربية يؤكد أن الشعوب قد تقوم بعمليات احتجاجية حتى يسقط رأس النظام، ولكنها غالبا لا تفكر في كيفية إدارة المرحلة الانتقالية بعد سقوط رأس النظام، الأمر الذي يؤكد ضرورة وجود هذا العلم.

وكما سبقت الإشارة، فإن الحديث عن إدارة المرحلة الانتقالية للثورات يتطلب ما يسمى «**التفكير خارج الصندوق**»؛ بمعنى أن تكون هناك أدوات ووسائل وآليات في مراحل الانتقال تكافئ وتناسب الوضع الاستثنائي الذي تمثله وتتسم به هذه المرحلة؛ لأن المرحلة الانتقالية -بحكم التعريف- هي حالة استثنائية؛ ومن ثم فإنها قد تتطلب هذا التفكير الاستثنائي، وإن كا هذا لا يعني التفكير العشوائي أو غير المنتظم.

* * * *

obeikan.com

المرحلة الانتقالية الأولى
الملفات والأولويات
(المجلس العسكري)

ويمكن الإشارة إلى عناصر أساس لهذه العملية لإدارة المرحلة الانتقالية -مع التطبيق على الحالة المصرية- بدءا من تبين أولويات المرحلة وأجندة قضاياها وملفاتها الأساسية سواء المفتوحة أو التي يجب فتحها، ثم التبصر في سيناريوهاتها المحتملة، وأخيرا كيفية التوجه من إدارة أزمات تقذف بها التطورات خارج السيطرة، إلى بناء مستقبل الوطن والأمة.

1- بناء أجندة المرحلة الانتقالية..القضايا والملفات:

إن أهمية وخطورة المرحلة الانتقالية تنبع من أنها تشكل مسار الحركة ما بين القديم والجديد، فهي تشهد عملية متزامنة ومتوازية من الهدم والبناء. وعليه فإن إدارتها تتعلق بوضع برامج محددة لتحقيق إنجاز في عدد من الملفات الملحة التي تشكل البنية الأساسية والتحتية لعملية الانتقال؛ ولعل من أهمها في الحالة المصرية: استعادة الأمن والاستقرار المجتمعي، سواء في الضروريات الاقتصادية والحياتية، أو في الأمن من المخاطر والتعديات يمكن إيجاز ذلك في أعظم بيان في قول تعالى: (ث ذ ذ ث ث ث) [1]- الآية، فلا يتصور تقدم في الانتقال وهاتان المعضلتان قائمتان. يلي ذلك إعلان جدول زمني للانتقال السياسي وتسليم السلطة للمدنيين، وتحييد دور القوات المسلحة في الحياة المدنية والسياسية،

(1) قريش :4 .

ثم تعزيز مشروعات تنموية تمثل قاطرة ومحركا لعجلة الإنتاج.

ويمكن تناول أهم هذه الملفات (1) على النحو الآتي:

«أطعمهم من جوع»:

إن البعد الاقتصادي يحتاج إلى مقاربة جامعة وجادّة، وكذلك إلى وصله بالأحوال السياسية ومتغيراتها، وبالنسبة للوضع في مصر مثلاً، فهو ينتقل من نظام أدار البلاد بالفساد والاحتكار وسيطرة قلة استراتيجية على قطاعات الاقتصاد وآليات الاستثمار، لتأتي ثورة فزّعت هذه القلة وجمدت الكثير من آليات عملها، بما أدى إلى آثار سلبية كثيرة من المنظور الرأسمالي: هروب رءوس الأموال، تجميد قطاعات وأنشطة رئيسية، وخروج عنيف للاستثمار الأجنبي وانخفاض تدفقاته، وضغوط على العملة المحلية المصرية، وخسائر فادحة في سوق الأسهم (**البورصة**)، وزيادة كبيرة في القروض المتعثرة، وانخفاض الإنتاجية والصادرات.

وقد انعكست هذه المؤشرات في: توقعات عالية بامتداد حالة الركود فترة أخرى، وتضخم أسعار السلع الأساسية، وزيادة كبيرة في معدلات البطالة، وانخفاض كبير في أرباح القطاع الخاص. الأمر الذي أنذر باحتمالات ثورة مضادة تصحبها موجة احتجاجات وإضرابات وربما ثورة جياع، فالثورة والحكومة جمدت آليات عمل النظام السابق وهيمنته على الاقتصاد وجمدت معه كثيرًا من الاستثمارات. لكنها لم تقدم بدائل جوهرية لتحريك الاقتصاد، بما يشير إلى:

- ضرورة التركيز على قطاعات محددة رئيسة وقادرة

(1) سيف عبد الفتاح، مرحلة الانتقال بعد الثورة: بين حسابات الإرادة والإدارة، الأهرام، 2011/9/1.

على أن تقطر القطاعات الأخرى الرئيسة والثانوية.
- حفز الحكومة للبنوك على فتح صناديق استثمارية توفر صكوكا في حدود معقولة تديرها البنوك تحت رقابة وضمان حكومي.
- تحريك الاستثمار في مشروعات تعتمد على الموارد الذاتية والمحلية
- أهمية استثمار رأس المال الاجتماعي والقيمي والوطني الذي كشفت عنه الثورات العربية والذي يحفظ بقية من الرمق الاقتصادي إلى الآن، وضرورة تشجيع الطاقات والقوى المجتمعية ذات البعد الاقتصادي والتي طالما قمعها النظام السابق وكبلها، وتفعيل شبكات الثقة التي نشأت وكونت بديلا اجتماعيًا واقتصاديًا واسعًا.
- الانتقال من إدارة الاقتصاد بالفساد إلى إدارته بالإصلاح يحتاج إلى إدارة الانتقال نفسه: الانتقال الاقتصادي والسياسي والمجتمعي ضمن استراتيجية متكاملة الأبعاد .
- ضرورة تنويع وتكامل مداخل الحلول: مجتمعية وحكومية ورأسمالية.

« آمنهم من خوف» : الحالة الأمنية وضرورات الهيكلة:

في إطار الفلسفة التي يمكن أن تستند إليها السياسات العامة وبناء الاستراتيجيات فيما يخص المسألة الأمنية، فإنه يجب النظر إلى الأمن بمفهومه الواسع؛ أي «**الأمن الإنساني والاجتماعي**». وفي هذا المقام فإن الأمن - باعتباره حالة وعملية- يتطلب أمورا حالّة وعاجلة؛ وذلك لاعتبارات تؤسس لمفهوم الأمن الواسع (**أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**) (1). ضمن هذه الرؤية فإن حالة

(1) سيف عبد الفتاح، مرحلة الانتقال بعد الثورة: بين حسابات الإرادة والإدارة، الأهرام، 2011/9/1.

الانفلات الأمني تشير -وبشكل مباشر- إلى أطراف بعينها تسهم في عمليات الفوضى، ونشر عدم الاستقرار ومنع ممارسة الحياة الطبيعية الآمنة. وفي هذا المقام فإنه من الضروري أن يتحرك الجهاز الأمني لمواجهة هذه الحالة وبالسرعة الزمنية المناسبة والفورية التي تتشد تحقيق الاستقرار والأمن المجتمعي والإنساني والقومي[1].

- ومن ذلك فإن من أهم تحديات المحور الأمني أعمال البلطجة التي تمارس على نحو فردي أو جماعي، إما استغلالا لحال الفراغ الأمني أو بإيعاز من أجهزة ذات مصالح ارتبطت بالأنظمة البائدة، وتحاول -بشكل أو بآخر- أن تنشر حالة من البلبلة وعدم الاستقرار والتخويف والترويع بما يؤدي إلى تشويه صورة الثورة الشعبية بكل تنوعاتها وتكدير نقاء وصفاء شبابها. هذا الفراغ الأمني المتعمد وغير المتعمد يتطلب إعادة الهيكلة للمادة البشرية التي تشكل هذا الجهاز الأمني والتلويح بالبديل إذا لزم الأمر.
- تقوم فكرة الأمن الإنساني والمجتمعي والقومي على قاعدة تربط بين مواجهة الفساد والقيام بعملية التطهير كمتطلب أمني يؤدى لشيوع الأمن والاستقرار ومواجهة صناعة الفوضى والنيل من الحالة الأمنية وضروراتها، كما تعنى ضرورة تقوية وتدعيم الأجهزة الرقابية وأجهزة المساءلة بل وإنشاء أجهزة تخص مرحلة التطهير والقيام بها بشكل سريع ومأمون.
- تمتد فكرة الأمن بمعانيها الخارجية والأمن القومي ويقع على رأسها حركة غير تقليدية لمواجهة مشكلة الأمن المائي المتعلقة بمياه النيل بالعمل من خلال

(1) سيف الدين عبد الفتاح، كتاب الانفلات الأسود وصناعة الأمل، الأهرام، 2012/2/26.

استراتيجية تقوم على تبادل المنافع والمصالح المشتركة، بالقيام بمشروعات تنموية في الدول المرتبطة بنهر النيل ومن دون الوقوف عند حدود الحركة الدبلوماسية، وفي إطار عمل منسق من خلال هيئة جامعة تتعدد فيها الأدوار والوظائف والجهود تشمل الخبراء فى السياسة والاقتصاد المتخصصون فى القضايا المرتبطة بالنيل.

- الحوار الوطني والمجتمعي وبناء التيار الأساس في سياق بناء الإجماع أو التوافق الوطني ضمن عملية مصارحة ومكاشفة تؤكد على الثوابت التى تمثل الحد الأدنى من الاتفاق والائتلاف الجامع والناظم لفاعليات الأمة.
- كل ذلك هو الذى يحقق مفهوم الأمن الشامل ومن دون هذه الحركة المتواكبة سيظل الأمن مهددا أو منقوصا، ويتيح للثورة المضادة أن تمارس عملها وتحقق أهدافها.

* الانتقال السياسي الشفاف وجدولته الزمنية:

إن الحالة الضبابية للانتقال السياسي قدمت مناخا نموذجيا للاستقطاب السياسي المفتعل والذي يقوم على تصنيع الأزمات للأسف الشديد؛ **ومن ثم وجب:**

- الإسراع بعودة الجيش إلى الثكنات: إن تقليص فترة بقاء المؤسسة العسكرية فى سدة الحكم أمر يجب أن يتلاقى عليه الجميع ــ عسكريين ومدنيين - ومن ثم يصبح انتقال السلطة إلى حكم مدنى هو الخطوة الاولى التى يجب التأكيد على الإسراع بها وعدم مدها أكثر مما ينبغى تحت أى ظرف. فالواقع أننا أمام مراحل فرعية ممتدة ومتداخلة فى سياق المرحلة الانتقالية

الرئيسية للتحول الديمقراطي، وللجيش دوره في المرحلة الأولى الفرعية وعلى السلطة المدنية ان تقود بقية المراحل الفرعية من عملية الانتقال إلى الديمقراطية.

- **تبني دستور جديد:** الاجماع واضح على الحاجة إلى دستور جديد متسق النصوص ومؤسس لنظام ديمقراطي قادر على تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وفي هذا الاطار يتم النظر إلى التعديلات الدستورية باعتبارها انتقالية وكمقدمة لهذا الدستور، مع الاتفاق على تكوين لجنة أو هيئة تأسيسية لكتابته قبل عرضه للاستفتاء(1).
- **توقيت وجدولة وترتيب اجراء الانتخابات (البرلمانية والرئاسية)** مسألة لابد من تحديدها بدقة وبعد حساب كافة التداعيات.

تبقى الإشارة إلى أهمية التمييز بين النظام السياسي والدولة، فإصلاح النظام السياسي جذريا لا يعني بأى حال من الاحوال تهديد الدولة، بل في الحالة الثورية التي نحن بصددها الآن، فإن مثل هذا التغيير الشامل يعني تقوية الدولة وحمايتها وتدعيم استقرارها على مستوى المؤسسات والأجهزة وعلى مستوى المجتمع والناس أيضا. فمن الأهمية بمكان تخطى حاجز الخوف من التغيير كما تخطينا حاجز الخوف من القهر(2).

إن النجاح في إدارة المرحلة الانتقالية القادمة يعتمد على الثبات والتصميم على تحقيق المطالب الثورية مع

(1) سيف الدين عبد الفتاح، الدستور بين مسارين: التعديل والتفعيل، الشروق، 2013/1/12.
(2) سيف عبد الفتاح، انكسار الدولة.. مشاهد تستحق التأمل، الشروق، 2012/12/15.

إدراك أهمية التعامل الهادئ والحذر مع الآثار السلبية المتوقعة لأى عملية تغيير تأتى بعد فترة جمود طويلة .

مثلث الإطعام من جوع وتحريك الاقتصاد الوطنى من جهة، وترسيخ الأمن الداخلى والأمن القومى كمدخل لتحقيق استراتيجية الأمن الإنسانى من جهة ثانية، وبيان خرائط الانتقال السياسي وجدولته من جهة ثالثة، مخارج مهمة فى مرحلة الانتقال القادمة وإدارتها بإرادة سياسية وشعبية.

والواضح من واقع الحال افتقاد الإرادة الواضحة والقاطعة لبناء استراتيجى ممتد، وافتقاد العدة الحقيقية فى إطار عجز الإدارة واضطرابها وتكلسها، وتاهت تلك القضايا التى تتعلق بالاقتصاد والأمن والانتقال السياسى بين تعثر الإرادة وتلكؤ الإدارة في مناخ حمل مع فجوة المعلومات المؤدي لفقدان الشفافية وفجوة الآليات التى أدت لفقدان الفاعلية، فجوة الإرادة وفجوة الإدارة.

(ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ) [1].

من الأهمية بمكان الحديث عن أن تغيير الأشخاص مؤشر يحقق الثقة والاطمئنان، والتطهير المؤسسي ممثلا في الحزب الوطني الذي أحكم قبضته على القيادات الجامعية والقيادات الصحفية والقيادات النقابية وقيادات مؤسسات أخرى عملية مهمة. من المهم ألا تختزل أزمات السياسة والمجتمع الجوهرية إلى فعل أشخاص بعينهم، ومحاولات الكثيرين في مصر اليوم ربط أزمات السلطوية والفساد التي عانينا منها طوال العقود الماضية فقط بفعل الرئيس السابق وأفراد أسرته والمقربين منهم، وافتراض أن إخراجهم من الحياة السياسية والمجتمعية

(1) التوبة: 46.

يكفى لبناء مصر الديمقراطية الشفافة المحاربة للفساد.

فهؤلاء يتجاهلون أن مؤسسات السلطوية، من أجهزة أمنية إلى إعلام حكومي مرورا بهيئات ومؤسسات جامعية اعتاد بعضها الخضوع لإرادة الحاكم، هي التي مكنت لاستمرار مبارك وأسرته منذ 1981، ويتناسون أيضا أن منظومة الفساد المتكاملة التي صنعها نظام مبارك ورطت امتداداتها قطاعا معتبرا من المواطنين بأشكال مختلفة.

لن يتأتى التخلص من السلطوية والفساد فقط بإبعاد آل مبارك والمقربين منهم، ولن نصيب الكثير من التقدم إن نحن قصرنا فعلنا اليوم على الإصلاح الديمقراطي للسياقات الدستورية والقانونية وعلى التعقب القانوني لكبار الفاسدين، الفساد ليس ماليا أو اقتصاديا بل هو سياسي وإعلامي وإداري بامتياز. وعملية التطهير الحالة وبالسرعة المطلوبة أمر جوهري في الفترة الانتقالية بل من أولى مهامها.

فالديمقراطية والشفافية ومحاربة الفساد لا تستقر فى الحياة السياسية والمجتمعية إلا عبر صناعة طويلة المدى جوهرها إعادة البناء والإصلاح المؤسسي على نحو يسمح بقيام حكم القانون ويضمن التوازن والرقابة المتبادلة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ويطبق باتساق مبادئ الرقابة والمساءلة والمحاسبة القانونية والسياسية على المسئولين ويحمى حقوق المواطن وحرياته. يتعين علينا إذا أن نعى حقيقة أن السلطوية والفساد لم ينتهيا بإبعاد آل مبارك وإن سجن بعض رموز القمع والفساد وعزل البعض الآخر عن مناصبهم العامة، على أهمية الأمرين، لا يغيران من ذلك شيئا. علينا أيضا أن نخبر المواطنين والرأي العام أن

الخروج من السلطوية والفساد يستدعى متابعتهم الجادة لآليات وإجراءات إعادة البناء والإصلاح المؤسسي والامتناع عن المبالغة في نشوة الانتصار بعد تنحى مبارك. ومن هنا يجب التمييز بين التعامل الحال في ضرورات وفاعليات الفترة الانتقالية، والمدى المتوسط ، والمدى الطويل الذي يتعلق بصياغة مستقبل النظام السياسي.

ذلك أن محاولات البعض اختزال النقاش المهم والمعقد حول المرحلة الانتقالية إلى تداول لأسماء مرشحين محتملين للرئاسة والعمد إلى خلق انطباعات لدى المصريين مؤداها أن هذا المرشح أو ذاك هو القادر على العبور بالبلاد نحو الديمقراطية. وواقع الأمر أن الإشكالية التى تثيرها أحاديث المرشحين المحتملين هي أنها تدفع بالاهتمام العام بعيدا عن استحقاقات المرحلة الانتقالية وتحديات البناء والتحول السياسي الديمقراطي في مصر.

إن تكثيف النقاش حول قضايا مثل المفاضلة بين الرئاسية والبرلمانية كنظام سياسي لمصر الديمقراطية، وتعديل الدستور الحالي في مقابل كتابة دستور جديد، ودور المؤسسة العسكرية فى المرحلة الانتقالية وما بعدها، وكيفية الإدارة المؤسسية لحوار وطني موسع حول المرحلة الانتقالية والديمقراطية، ودور المجتمع المدني، وتحديات إصلاح المؤسسات الحكومية والعامة، وغيرها.

تستحق هذه القضايا جميعا اهتماما مستمرا من قبل الرأى العام ولابد من تكثيف النقاش حولها، منعا لانفراد المجلس العسكري باتخاذ كل قرارات المرحلة الانتقالية وضمانا لمشاركة المواطنين فى تحديد وجهة النظام السياسى الجديد.

حتى يمكن الحفاظ على الثورة بين الابتداء والبقاء، فإن التطهير ضرورة ثورية:

إن قيام المرحلة الانتقالية على قاعدة من الشفافية وانسياب المعلومات والحوار المباشر وغير المباشر، تجعل من الضروري القيام بما يلي[1]:

1- حل الحزب الحاكم سابقا والذي أفسد الحياة السياسية والعامة، وحل جهاز أمن دولته بكل تشكيلاته ونقل مسئولياته المعلوماتية إلى أجهزة أخرى؛ ذلك أن هذين الكيانين سيبقيان يعملان بليل وأحيانا فى وضح النهار ضد الثورة والالتفاف عليها وعلى مكتسباتها.

2- ضرورة تطهير المؤسسات الصحفية من كل هؤلاء الذين أفسدوا الحياة الإعلامية؛ دون انتظار لاستقالات اختيارية لأنهم سيظلون يستخدمون لغتهم الفاسدة والمستفزة.

3- ضرورة عدم وجود أي رمز من رموز النظام القديم في الحكومة الانتقالية.

4- يجب أن يتوج هذا بالإفراج عن كل المعتقلين وإلغاء حالة الطوارئ بما يعيد عجلة الحياة لطبيعتها.

إن ثورة الشعب والشباب ستظل مستمرة لتحقيق المطالب العاجلة والتي لا تكلف كثيرا سوي إصدار مراسيم تؤكد قيام المجلس العسكري بدوره في **مهمة التطهير**، وهي من أهم المهمات الحالة والفورية التي يجب أن يضطلع بها ولا تحتمل التأخير. إن التباطؤ في اتخاذ هذه الإجراءات يجعل الثورة في المربع الأول للدفاع عن كيانها ومكتسباتها، ومن ثم فإن **أمر التصعيد** وارد من جانب شباب الثورة للعودة مرة أخري إلي

(1) حوار سيف الدين عبد الفتاح مع موقع الإسلام اليوم، القاهرة، 21 مارس 2011.

الميدان. **إن الفساد ليس اقتصاديا ولا ماليا ولكن الفساد والإفساد هو في جوهره سياسي وثقافي وإعلامي**، ومن هنا إن إحداث **التحول المطلوب بأقصى سرعة وعلى الفور وبلا تأخير هو الذي سيعيد الثقة** التي تتآكل إلي طبيعتها.

إن **عملية التطهير** يجب أن تسبق كل عمل وأي عمل للتعمير فإن قلق الثورة على كيانها ومكاسبها لا يمكن أن تنشغل بغيره عن تأمين هذه الثورة، لأنه لا يمكن أن ننطلق إلي البناء والتعمير في ظل حركة مضادة في ظهورنا تتجهز لهجوم مضاد وتستعد للغدر بهذه الثورة ومكاسبها.

ومن ذلك ضرورة التنبه لإعلام الثورة؛ بفرعيه:

- الإعلام التلفزيوني والفضائيات والجرائد: ويشارك فيها رموز الثورة لتوضيح وجهة نظرهم في التطورات الحادثة على الساحة، وخططهم المستقبلية.
- وإعلام على المستوى الشعبى للتوعية بحقوق وواجبات الفئات المختلفة من الشعب على المستوى السياسي والاقتصادي، وتبسيط فكرة الثورة المضادة لهم وإعدادهم لمهمة المشاركة فى الاستفتاءات القادمة.

2- سيناريوهات الانتقال: بين الأداء والبناء: العملية الانتخابية

من المهم العناية باستشراف المرحلة الانتقالية في أطوارها المتتالية. وفي هذا يمكن أن نقف على سيناريوهات تشكيل المجالس والمؤسسات والمواثيق العليا للدولة الجديدة، وما يمكن أن تتجه إليه. وفي إطار إدارة المرحلة الانتقالية المصرية يمكن تصور سيناريوهين:

الأول : هو السيناريو الذي يصفه الإعلان الدستوري والذي يحدد الخطوات في:

1- التعديلات الدستورية وإقرارها بعد استفتاء شعبي .
2- القوانين المكملة وأهمها قانون مباشرة الحياة السياسية.
3- حكومة تكنوقراط للقيام بالمهام المنوطة بها .
4- انتخابات مجلس الشعب ومجلسي الشورى .
5- انتخابات رئيس الجمهورية.

وفي هذا المخطط نحن نتحدث عما يمكن تسميته إجراء الانتخابات لا القيام بالعملية الانتخابية[1]. فنحن نفرق بين أمرين: الإجراء الانتخابي والعملية الانتخابية بما تتطلبه وتستأهله من عملية إعداد وتهيئة ترتبط:

1- بضرورة القيام بإنشاء أحزاب جديدة قادرة على الدخول في عملية سياسية والدخول في ثلاثة انتخابات لمؤسسات ثلاث : البرلمان بغرفتيه ، ومؤسسة الرئاسة

2- بالعملية الاتصالية التي تفرض قيام هذه الأحزاب بأدوارها في الاتصال بقواعدها الشعبية الذي يتطلب بدوره مزيداً من الوقت.

ولا يمكن بأي حال الدفع بأن الانتخابات التي ستتم بعد الثورة مباشرة يمكن أن تكون من الوعية التي تتطلب وقتا لتكوينات حزبية ومؤسسية. فإن قيام الانتخابات في الستة شهور الأولى للثورة والانتقال يعني أن القوى سابقة التنظيم هي التي ستستولي على المقاعد النيابية وربما تؤثر التأثير الحاسم على الانتخابات الرئاسية، فلا تعكس حقيقة الواقع السياسي بمستجداته الثورية؛ لصعوبة بل واستحالة قيام هذه الثورة بممارسة فعالة تمكنها من عمليات التمثيل والتأثير على حد سواء.

(1) سيف عبد الفتاح، الانتخابات الرئاسية.. جولة الإعادة وخيارات الإرادة، الشروق، 2012/6/2.

من هنا فإن انتخابات القوى سابقة التنظيم (**فلول الحزب الوطني**)، (**الإخوان المسلمين**)، (**الأحزاب الكرتونية التي شكلت جزءا من النظام السابق وإضفاء شرعية ديكورية عليه**)، هي انتخابات لا ترفع حقيقة الواقع وفق متغيراته ومعطياته الثورية حتى لو أن هناك مقاعد فردية لمحاولة اختراق هذه الكتل المنظمة أو سابقة التنظيم.

ومن هنا يأتي الاقتراح بالسيناريو المعدل (السيناريو الثاني): وهو ينظر إلى المرحلة الانتقالية في إطار قسمين، تنقسم إليهما المرحلة الانتقالية:

القسم الأول : الفترة الانتقالية (أ):

- وهي فترة يعود فيها الجيش للثكنات، كما قرر الجيش في إعلانه الدستوري، ولكن من دون إجراء انتخابات (**برلمانية أو رئاسية**)؛ أي قبل هذه الانتخابات. وبالتالي عدم مد الفترة الانتقالية لحكم المجلس العسكري.
- إنجاز التعديلات الدستورية بما يهيئ المناخ للقيام بانتخابات رئاسية وبرلمانية أقرب ما تكون إلى السلامة والنزاهة والواقعية.
- إنجاز مهام التطهير للفساد الاقتصادي والمالي السياسي والإعلامي والثقافي؛ وهي مهمة ليست باليسيرة وهي مهمة تتوافق مع الوضع الانتقالي كمشهد مفتوح يمكن ان تجتمع فيه إرادة سياسية مع مساندة قضائية وقانونية قادرة على القيام بعملية التطهير للفساد وبمفهومه الشامل.

القسم الثاني: المرحلة الانتقالية (ب):

وهي مكملة للمرحلة الانتقالية (أ) في سياق امتداد لهذه المرحلة؛ ومن ثم يشكل مجلس رئاسي يقترح أن يكون

(خماسيا أو ثلاثيا) (ثلاثة مدنيون ومن القضاء واثنان من العسكريين) أو **(اثنان مدنيون من القضاة وواحد من المجلس العسكري)** لمواصلة المرحلة الانتقالية وتكون هذه المرحلة (ب) أهم مهامها:

- إعلان حرية تكوين الأحزاب.
- إعلان قوى جديدة ذات برامج انتخابية متنوعة.
- إعداد قانون انتخابي يضمن المشاركة الفعالة من عموم الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية في عملية التحول والتغيير.
- إقامة انتخابات برلمانية؛ بحيث تكون الفترة كافية ليس لإجراء انتخابات بل **(ممارسة للعملية الانتخابية بما تقتضيه الظروف الواقعية من حدود دنيا للوقت المطلوب لهذه الممارسة)**.
- إقامة انتخابات رئاسية في فترة مناسبة تجعل هذه منها عملية مناسبة وموائمة زمنيا وواقعيا.

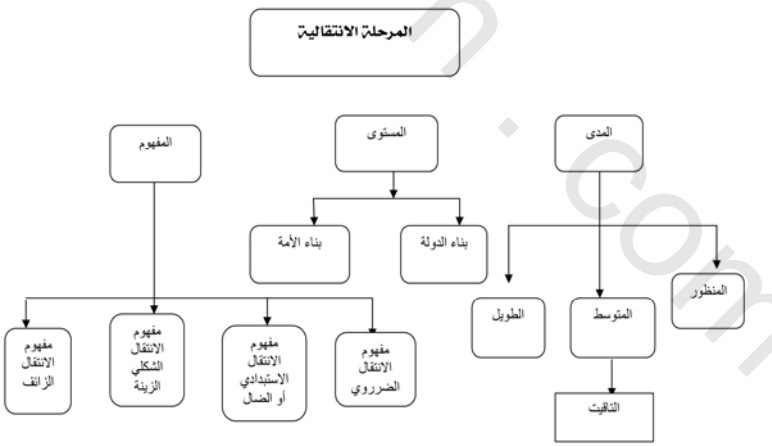

المضمون، ومنطق التأزيم والتسميم والعرقلة إلى منطق التجديد والبناء والتطهير والتعمير. ومن ثم وجب في التأسيس لإدارة المرحلة الانتقالية إحداث هذه الانتقالة في الفكر قبل الحركة والواقع، باتجاه المستقبل.

3- من إدارة الأزمات إلى بناء المستقبل:

الهدف الأساسي للمرحلة الانتقالية هو تحقيق المشاركة في تمكين الثورة وتحصينها وتعزيز توجهها نحو الدولة الحرة القوية المستقرة، وإعادة أمور الحياة الداخلية إلى مجاريها. وتهدف أيضًا إلى تأسيس مجموعات عمل تسعى إلى تحقيق التقارب والتكامل بين رؤى قوى الثورة، وكذلك إدارة جيدة للمرحلة الانتقالية تقلل الخسائر قدر المستطاع، وتفتح الباب أمام البناء وإعادة الحياة.

وفي إطار تعزيز خط الثورة المصرية – محل التمثيل والتفعيل في هذه الورقة- تتعدد محاور العمل، لكن ثمة محورين لهما درجة عالية من الأهمية والصدارة:

الأول- ممتد نسبيا ويتعلق ببناء رؤى واستراتيجيات عمل لتطوير قطاعات الحكومة القادمة المختلفة:

أ) القطاع العلمي والثقافي: التعليم الأساسي، والتعليم العالي، والبحث العلمي، والإعلام، والثقافة، والأوقاف والدعوة، والشباب.

ب) القطاع الخدمي: الصحة، البيئة، النقل والمواصلات، والاتصالات، والطيران المدني، والتضامن الاجتماعي، والكهرباء، التنمية الإدارية، الحكم المحلي، الإسكان، السكان،

ت) القطاع الإنتاجي والاقتصادي: الزراعة، الري، الصناعة، التجارة الداخلية والخارجية، المالية، البترول، الاقتصاد، الاستثمار، السياحة والآثار،... الخ.

ث) القطاع الأمني والدفاعي والخارجي.

الثاني- حالّ وعاجل يحتاج إلى التنفيذ عبر (4-6 أشهر)، ويتعلق بالمجال السياسي والعام الراهن والذي يجب ملء الفراغ الذي ظهر فيه بفعل الثورة، ويمكن تقسيم مهامه إلى:

1- بناء دستور يحافظ على الإطار المرجعي ويزكي الهوية ويفتح المجال أمام الطاقات والرؤى السياسية نحو تيار وطني أساسي ، ووضع الدستور الانتقالى كمقدمة لدستور جديد .

2- تحديد إطار اختيار رئيس الدولة القادم والتحاور حول عدد من الشخصيات الواجب ترشيحها.

3- بناء حكومة تكنوقراط تقوم على الاستجابة لمطالب المرحلة الراهنة الحالّة والعاجلة، تمهيدا لحكومة منتخبة ذات رؤية استراتيجية شاملة.

4- تطوير رؤية تتعلق بالأحزاب السياسية والمجتمعية الجديدة، والخريطة التي ينبغي أن تغطيها من الاتجاهات الفكرية، وأشكال المصالح المجتمعية العامة.

5- ترتيب الأوضاع نحو قيادة نوعية لمجلس الشعب القادم، من خلال اختيار نماذج قاطرة ترسي تقاليد وتوجه الدفة باتجاه الصالح العام والحقيقة الوطنية.

6- إيجاد صيغ شعبية (لجان تنسيق وتنظيم وإدارة وتنفيذ) لحفظ الأمن المجتمعي في ظل الحالة الراهنة.

7- تطوير مطلب عام يشمل كافة المطالب الفئوية الصاعدة لاسيما ما يتعلق منها بالدخول والأجور والأسعار والمطالب الإدارية في هيئات الدولة والمجتمع كالجامعات والمرافق وخلافه.

8- تطوير آليات التشبيك على مستويات التجمعات

الشبابية القائدة وفيما بينها وبين مراكز الفكر والرأي وفيما بينهم وبين الناس.

9- تطوير رؤية سياسية وخطاب سياسي عام يمكن للقوى الشبابية والثورية تبنيه والاستظلال به.

10- تطوير آليات إعلامية للتواصل مع الجماهير والتوعية بالمرحلة ومتطلباتها، ونقل خطاب الثورة نحو تكوين تيار سياسي ووطني رئيس(1).

وفي هذا السياق يمكن الانتقال للتفكير على المدى المتوسط والطويل لصياغة المستقبل السياسي لمصر برؤى استراتيجية واضحة تتصور مفاصل المجتمع وسياساته، ترتبط بعملية الانتقال المجتمعي

إن عمليات التمكين للثورة المصرية في المرحلة الانتقالية لابد أن تستند الى قواعد تأسيس وقوى فاعلة قادرة تمثل الحالة الثورية وتشكل رافعة لها.

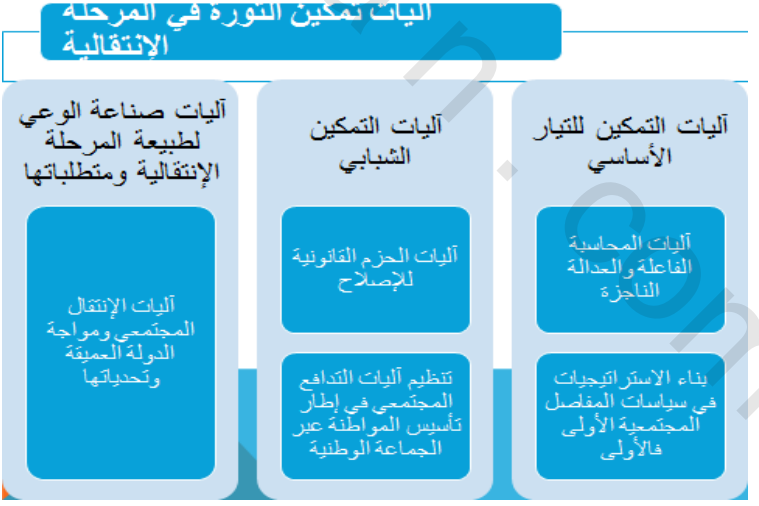

(1) سيف الدين عبد الفتاح، عام جديد ونخبة جديدة، الشروق، 2013/1/5.

وكذلك فإن لعملية الانتقال الديمقراطى من السمات التى من الواجب اعتبارها ومن العقبات التى يجب التعامل معها، إن البحث فى أهم سمات وبيئة الانتقال الديموقراطى لابد أن نبحث الوسط المحيط بعمليات التحول الديموقراطى والتعرف على أهم مفاصلها، وكيفيات التعامل مع عملية الانتقال الديموقراطى خاصة بعد ثورة لها متطلباتها ، التحول السياسى والمؤسسى والدستورى هذه التحولات تعد على رأس المسار الديمقراطى بمايؤكد عليه مقصد التحول من نظم الفساد والاستبداد الى بناء مقومات الحكم الراشد الصالح الفعّال.

وارتباط ذلك بتأصيل وتفعيل وتشغيل لمنظومة الحكم الصالح الرشيد إنما تتأتي من داع مهم أفرزه الواقع السياسي وذلك بحدوث ربيع الثورات العربية التي بدأت شرارتها في تونس واتضحت معالمها في ثورة مصر.

هذه المرحلة تجعل أحد عناونيها مواجهة منظومة الاستبداد والفساد وهي منظومات وشبكات تضاد حكم الرشاد، تجعل من أولي أولوياتها وواجب وقتها بناء مؤسسات سياسية ومجتمعية رصينة وراسخة قادرة علي أن تحقق مكتسبات وأهداف هذه الثورات واستثمار طاقاتها في بناء ناهض جديد وعلاقة سوية بين الدولة والمجتمع في سياق حكم رشيد.

يقدم الحكم الراشد رؤية رحبة تتعلق بنموذج الحكم وارتباطه بالأصول الشورية والديمقراطية والعلاقة بين معايير الحكم ومعايير المساءلة والشفافية بما يؤسس لحكم صالح وهى التى تحفز عناصر الرشادة في العمليات السياسية والإدارية وتؤكد على متطلبات المؤسسية وفاعليتها فضلاً عن ضرورة بناء الاستراتيجيات الكلية والحضارية، بما يحقق مقاصد الحكم الصالح وأهم ما يرتبط به في التأكيد على حقوق الإنسان وتحقيق فاعليات الأمن الإنساني الشامل في منظوره الحضاري والعمراني والتنموي.

مفهوم الحكم الراشد يتعلق بشكل عام بقضية كيفية الإفادة من الموارد العامة، وبناء الاستراتيجيات وصياغة السياسات العامة، وتفعيل كل الطاقات المتعلقة بالمجال العام والقيم العامة وكذا المصلحة العامة، كما أن تحقيق التنمية مرتبط ارتباطا مباشرا بتحقيق ما نطلق عليه الحكم الراشد، فكثير من جهود التنمية أهدرت بلا عائد بسبب

سوء السياسات، وكثير من الموارد ضاعت بسبب الفساد، فإرساء دعائم حكم رشيد يؤدي إلى استخدام أفضل للموارد المتاحة وتعظيم العائد منها تراكما ومساحة وتوزيعا (1).

وتتنوع عناصر الحكم الراشد(2) وإن كان في مقدمتها؛ قدرة Capacity الدولة على إدارة الموارد العامة(3)، وكذلك الالتزام بتحقيق الصالح العام Public Good، وأيضا الشفافية Transparency(4)، وحكم القانون The Rule of Law، والمشاركة Participation، فضلا عن رأس المال الاجتماعي Social Capital.

إن النظر للحكم الصالح الرشيد(5)وتأسيسه في مرحلة الانتقال بعد ثورة تجعل من الانتقال من نظام تسلطي إلى عمليات ممتدة فى بناء الحكم الراشد فى الدولة والمجتمع.

---

(1) سامح فوزي، الحكم الرشيد، الموسوعة السياسية للشباب (19)، مرجع سابق، ص 34.

(2) سامح فوزي، الحكم الرشيد، الموسوعة السياسية للشباب (19)، مرجع سابق، ص 36 - 42.

(3) سلوى شعراوي جمعة (تحرير)، عليّ الدين هلال (تقديم)، إدارة شئون الدولة والمجتمع، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001.

(4) ممدوح مصطفى محمد إسماعيل، مساءلة الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق: رؤية إسلامية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في الإدارة العامة ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، 2004.

(5) أنظر: ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركزدراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، 2004، سامح فوزي ، المساءلة والشفافية: إشكالات تحديث الإدارة المصرية في عالم متغير، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1999، سامح فوزي، الحكم الرشيد، الموسوعة السياسية للشباب (19)، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، يوليو 2007، سامح فوزي، الحوكمة، (سلسلة شهرية بعنوان: مفاهيم الأسس العلمية المعرفية)، العدد 10، السنة الأولى، أكتوبر 2005، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2005.

وضمن هذه الإشكالية فإننا يمكن أن نتصور أهمية الحكم الصالح الرشيد ضمن عملية الهندسة الحضارية تلك وتأثير ذلك في التشييد المكين لمشاريع النهضة والإصلاح، تبدو لنا هذه الأهمية واضحة جلية في أهمية وضوح الرؤية حول المفهوم شمولا بحيث يشير إلى صياغة سوية للعلاقة بين الدولة والمجتمع وإلى صياغة رشيدة للعلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم وذلك في مواجهة كل أشكال الاستبداد التي انتشرت وكل مظاهرالفساد التي استشرت، وتبدو عمليات ترسيخ عناصر الحكم الراشد مرهونة بذلك الارتباط بين منظومة الحكم الراشد ومنظومة السياسات العامة خاصة في مراحل الانتقال كعمليةإقلاع سياسي وبما يرتبط بذلك من إدارة الأزمات لأن المرحلة الانتقالية بحكم التعريف هى إدارة لسلسلة من الأزمات أو ماأشبه بها، وهي مليئة بحزم القرارات وبناء الاستراتيجيات ضمن حركة واسعة من صياغة السياسات.

* * * *

المرحلة الانتقالية الثانية
الدكتور / محمد مرسي

رغم مرور عامان من ثورة 25 يناير - خلال المرحلة الانتقالية الثانية - ومع ذلك لا نجد إلا صناعة تلك الكراهية تلك الحالة التى بدت تنتشر لدى عموم الناس لكراهية الثورة والحالة الثورية والثوار وكل فعل يتعلق بهذه الثورة، وتطرف البعض ليترحم على أيام الرئيس المخلوع والاستقرار الذى كانوا ينعمون به، أكثر من هذا ربط هؤلاء بين الثورة وبين كل سلبية أو سيئة يتعرض لها الوطن فى مسار أحداثه، وربطوا بطريقة لا علمية بين كل هذه السلبيات وتلك الثورة التى قام بها الشباب واحتضنها الشعب فى الخامس والعشرين من يناير، وبدت هذه الخيوط جميعا تتجمع فى مسار يفك ارتباط الناس بهذه الثورة، ويشير إلى إمكانات للالتفاف عليها أو إجهاض كل ما يتعلق بها، وشكلت مسارات الانتقال التى لم تكن فى حقيقة الأمر انتقال من حال إلى حال فى فترة زمنية استثنائية تمكن للثورة ومن قاموا بها، للثورة وأهلها، بل كانت هذه الفترة تعويقا أكثر منها تمكينا، وتعطيلا أكثر منها ترسيخا، وهدرا لكل إمكانية تحاول تغيير الوطن بفعل هذه الثورة أكثر منه استثمارا، فترات انتقال كانت فى الحقيقة فترات انتقام من ثورة مباركة، ومن ثوار أحرار.

وأكثر من هذا فإن مسارات الانتقال حملت مؤسسات للدولة وسلطات لا تكافئ هذه الثورة، وانخرطت فى ساحات انقسام ومساحات الاستقطاب، تمارس أقسى ما

يكون على ثورة من مؤسسات دولة، فكانت ممارسات تلك المؤسسات فى مسار يمكن أن نسميه بشعوبية مؤسسية، وسلطات قبلية، وبين أداء باهت وإنجاز خافت؛ فبين مؤسسة رئاسة لم تقم بأدوارها الفاعلة التى يجب أن تقوم بها، بحكم أنها الرافعة الكبرى بما يجب تمثله من ثورة ودولة، وكان الأداء البطيء وإدارة المرحلة على طريق الإدارة بالفرص الضائعة والإمكانات السياسية المهدرة والتخبط ترددا وتراجعا فى صنع القرار وعدم وضوح آلياته صناعا واتخاذا، وغموض وعدم شفافية، حركة مؤسسة الرئاسة فى هذا المقام لاذت بالصمت الرهيب والفعل العجيب، وبدت هذه السياسات تعبر عن تعامل بالقطعة وهو أخطر شيء يمكن أن يتم فى مسار إصلاح متكامل، وفى إطار عمل متفاعل من دون أى رؤية استراتيجية لتصور مراحل الانتقال، والتمكين لتنمية أمة، واستثمار همة بعد الثورة من القاعدة للقمة.

جاءت حكومة الفترة الانتقالية الثانية كحكومة موظفين لا ترق إلى عمل جاد تستأهله هذه الثورة بعد انتخاب رئيس مدنى، وبدت الحكومة تسير بضعف ووهن لا يمكنها أن تنهض بوطن، أو تحقق تمكينا لثورة، ولا نهضة لأمة هذه المسئولية تراوحت بين رئاسة صار سمتها تردد القرار، أو التراجع عنه، وحكومة باهتة الأداء تقف من الأزمات والكوارث موقف العاجز الذى لا يحسن تصرفا، وموقف البائس الذى يتحرك مترهلا متثاقلا، وهذه المؤسسات التى تتعلق بالأمن لا تزال تمارس أخطر درجات الاحتجاج فى إطار من التباطؤ عن العمل بما اعتادته من ممارسات سابقة على الثورة، ومعبرة عن عدم رضاها لحال يجب أن يكون بعد ثورة، وبين مؤسسة قضاء لابد وأن تتحرك فى مسار العدالة الناجزة الفاعلة

فإذا بها تتحرك ضمن مسار مسيس أدى إلى تنازعات حول مؤسسة كان من الواجب أن تملك قدسيتها واستقلاليتها عن مسار الأحداث السياسية بحيث تشكل قاطرة العدل والحفاظ على الحقوق، وحقيقة الأمر أن هذه المؤسسة تُسأل عن ذلك بحكم الحفاظ على كيانها ومقامها ومناط استقلالها، فحينما انحدرت إلى مساحات السياسة هانت ساحات القضاء، ومارست هى الأخرى حالة من الشعوبية المؤسسية التى تفترض عصمة لا تسأل فيها عما تفعل بمصير وطن ومستقبل أمة، وبدت السلطة فى المقابل وكأنها تدوس على مقام القضاء من غير رحمة ومن غير حكمة(1).

وتضافر مع كل ذلك بعض من إعلام يحرك الفتن، ويثير الإحن، ويصنع المحن، فى دور غير مسبوق بتخريب العلاقات وإذكاء الخلافات، وتحريك الفعل من الحوار إلى الشجار، وبدا الإعلام بذلك يسكب الزيت على النار بعد كل حدث، ولكنه فى كل مرة استغل ضعف أداء السلطة وإنجازها من جانب ونخبة محنطة مريضة بالسلطة من جانب آخر، وبدت السلطة وفي مقام ارتباكها واختلاطها بين جماعة دعوية امتدت فى تأثيرها إلى دائرة السياسة والرئاسة وبين حزب سياسى انطلق من أكثرية إلى أغلبية إلى حركة مغالبة، إلى تصرف بالغلبة والتغلب، واندلحت المساحات ما بين التكوينات الثلاثة فلم نعرف أى مسافات ما بين الجماعة، والحزب، والرئاسة، ودارت بعض الممارسات فى إطار سياسات التمرير والمراوغة، وصارت مصر الثورة بكامل طاقاتها وامتداد امكاناتها وثورة توقعاتها لا تحتمل هذا الأداء الرتيب أو المراوغ أو المراهق أو المحبط، رغم أن الأمر كان من

(1) سيف عبد الفتاح، لا تلوموا الثورة؟، الشروق، 2012/1/26.

الممكن أن يشكل خيارا ومسارا يتسم بممارسات رشيدة، وحركة سديدة كان من الممكن أن تجعل العائد السياسي والمجتمعي أكبر ما يكون بتمهيد أرضية للتوافق وصناعة جامعيته، عائد من غير تكلفة سوى رشد في القرار وبصيرة في الخيار وحركة متراتبة في المسار تأخذ كل قوة في هذا الوطن في الحسبان والاعتبار، وتستثمر حال الثورة وطاقات الأمل والهمة. إلا أن الاختيار للأسف الشديد صار ضمن عقلية الاستقطاب وميراث الفرقة،وساهم الجميع في عملية تسميم سياسي للثورة، وهي أعلى تكلفة يمكن أن تدفعها ثورة ويتحملها وطن في مسيرته ومساره.

بدا الوطن في أزمته يئن من هذه الممارسات ومن تلك السياسات ليعلن لنخبة تشير إلى سلطة ومعارضة، تعبر عن نخبة محنطة لم تورث هذا الشعب إلا حالة من صناعات الفشل ومن سياسات الشلل، وصار الأمر يتراوح ما بين سياسات بطيئة وقرارات متلعثمة، وسياسات مترددة، وأحوال متراجعة، وبين خطابات مزايدة واجتماعات مهاترة، وسقوف من طلبات متزايدة، وفي كل الأحوال وقف كل فريق يتغافل عن أزمة الوطن الحقيقية ومصالح الثورة الأساسية، وترافق مع ذلك سياسات صناعة تآكل المصداقية، وتآكل رصيد الثقة المجتمعية ضمن عمليات حوار واتفاقات وتراجعات.

تصاحب مع كل ذلك صناعة الاختلاط التي لم تكن تعني إلا انعدام التمييز ما بين التكوينات وما بين الإسنادات وما بين الأدوار والوظائف، فهذه جماعة دعوية وهي جماعة الإخوان، وحزب هو الحرية والعدالة كأداة سياسية، ومؤسسة رئاسة يجب أن تمثل كل المصريين، ويجب أن يقودها رئيس لكل المصريين، فإذا

بهذا يتحدث نيابة عن ذاك، والخطاب يصدر من غير صاحب اختصاص أو صاحب أهلية، وبدا ذلك الاختلاط يورث معاني الحيرة ويثبت مسار الهواجس حول الاستحواذ والأخونة وغير ذلك من كلمات صارت أقرب ما تكون إلى الشعارات، وما زاد ذلك الاختلاط إلا بصناعة سياسات الفشل وتراكم أزمة الوطن.

وهذه صناعة الامتهان لآليات صنع القرار التى برزت فى شكل لا يحاول أن يجعل من القرار علامة رشد وسداد وعلامة توافق ورشاد، وبدا القرار فى كل مرة يصدر بلا تعرف على ليس فقط على آلياته الصحيحة ولكن على مآلاته الخطيرة، وفى كل مرة يصدر القرار ثم ننادى على الحوار، والأصل أن يكون الحوار قبل القرار، كان ذلك التغافل هو تراكم لسياسات الفشل وزيادة فى تأزم الوطن.

وترافق ذلك كله مع معارضة حملت من السياسات ومن الخطابات ما يجعلها تقول لا لكل شئ وترفض كل شيء وتسد الأبواب وتغلق المنافذ وتحرك كل عناصر التنازل والتنافى، كانت المعارضة حينما لم تكن تلك المعارضة الوازنة المؤثرة، معارضة المزايدة والمراهقة لم تكن فى حقيقة الأمر إلا ضمن سياسات الفشل وأزمة الوطن، وحينما تكون صناعة الفراغ فى مجال السياسة بالمقاطعة والممانعة فى قضايا تتعلق بالوطن فإن هذا الفراغ ووفق القواعد السياسية لابد وأن يملأ هذا الفراغ للأسف الشديد بخطاب يحمل كثير من المزايدات، بل وأعمال من العنف لا يمكن لوطن أن يتحملها، ولم تكن صناعة الفراغ إلا جزءا من سياسات الفشل وتراكم أزمة الوطن[1].

(1) سيف الدين عبد الفتاح، أزمة وطن لا تحمل سياسات الفشل، الشروق، 2013/2/2.

ومن هنا كان من المهم أن نشير إلى أن أزمة الوطن لا تحتمل سياسات الفشل، أزمة الوطن التي تراكمت بأفعالنا وخطابنا أسهمت وبشكل خطير فى حالة العنف التي بدت في ساحات الوطن وفي مساحاته الجغرافية وفي محافظاته المختلفة لتؤكد كم أن الأمر لا يتعلق بمجرد رأب الصدع الذى حدث في مشروع للجماعة الوطنية، ولكنه كان يعنى ذلك الشق الذى حدث في المجتمع لينذر بالانقسام الذى يمكن أن يتحول لإراقة دماء وسقوط ضحايا، وسيطرة تكوينات البلطجة لتكون أفعالها هى المسيطرة على ساحات الوطن، كان ذلك يعني ضمن ما يعنى أن نداء الوطن لا يمكن أن يتخلف عنه أحد ويسهم فى مواجهة أزمته كل أحد .

الثورات في العالم العربي وحكم الإسلاميين:هل هى مرحلة انتقالية جديدة:

سيظل السؤال حول من أشعل فتيل الثورات العربية المطالبة بالديمقراطية والحريات عصيا علي الإجابة، خاصة إذا ما كان المقصود هنا هو تحديد هوية الطرف القابع خلف ديناميات الثورة ومحركها. فثمة عوامل كثيرة متقاطعة ومتداخلة ما بين مظالم سياسية واقتصادية واجتماعية، إلي ثورة اتصالية تكنولوجية ولوجيستية عبأت ونظمت وسهلت انتشار الحالة الثورية وهيمنة المزاج الثوري على الشعوب العربية وانتقاله من دولة لأخرى؛ ولعل عدم معرفة هوية الطرف المحرك لهذه الحالة الثورية والتي تختلف من بلد لآخر هو سبب نجاحها وديمومتها.

بيد أن طرح السؤال علي هذا النحو لا يخلو من أهمية، إذا كان الهدف هو استكشاف واختبار طبيعة الأوزان السياسية والمجتمعية للقوي المحركة للثورة ومستقبلها في

مرحلة ما بعد السلطوية؛ خاصة إذا قدر لهذه البلدان أن تشهد انتقالا وربما تحولا ديمقراطيا حقيقيا.

ربما كانت الحركة الإسلامية المصرية – في نظر كثيرين – صاحبة الحظ الأوفر من مكاسب ما بعد الثورة المصرية؛ إذ أتاحت لها الثورة – ولأول مرة – الخروج من أقبية العمل السري والحذر التنظيمي إلى فضاءات العمل العام في ظل الارتكان على مناخ ديمقراطي آمن يختلف اختلافاً جذرياً مع مناخ القلق والخوف الذي عاشت فيه الحركة الإسلامية لعقود طويلة، والذي أثر في بنيتها الفكرية والحركية والتنظيمية مما جعلها اليوم تعيش تحدياً آخر لمواكبة تحديات التحول الديمقراطي، والتي قد تكون أشد وطأة من تحديات النظام السلطوي البوليسي الذي مكن الحركة من «**التخندق**» وراء أنماط شكلية ورؤى فكرية اكتسبت لوناً من القداسة بفعل سخونة المواجهات المتنوعة والتي بدأت من المواجهات الكلامية وصولاً إلى المواجهات العنيفة. المعارضة التى كانت تقودها تلك القوى استثمرت وضع الضحية من جانب والبراءة السياسية من جانب آخر، وساندها فى ذلك تعاطف شعبى، ينظر لهؤلاء فيما قبل الثورة بالحركة المعارضة لنظام تداولته الألسنة الشعبية بفساده ومخططات التوريث بمحاولة تخير الوقت المناسب لتوريث ابنه، الأمر ارتبط بمعارضة نقدية واسعة إما بالشراكة مع قوى سياسية ومجتمعية أخرى أو استقلت ببعض عملها فى ذات المسار من معارضة النظام، وتراوح عملها بين مشاركة انتخابية أو مقاطعة، ولكن ظل نشاطها ذلك مؤشرا على مساحات تأثيرها على الساحة السياسية ومؤشرا على وزن الجماعة فى العمل السياسي.

فرضت الثورة المصرية بتحولاتها العميقة حزمة من التحديات على الحركة، قد تصبح أكثر ضراوة من تحديات الدولة السلطوية والتي يمكننا تلمسها في التحديات الآتية: تحديات الوضع التنظيمي والبناء الداخلي، تحديات الخطاب الفكري والتجديد الفقهي، تحديات الواقع الحركي واستشراف المستقبل(1)؛ وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدد من الإشارات والتنبيهات المهمة ومنها:

1- أن الإسلاميين كمفهوم يطرح في هذا المقام إنما يشكل نوعا من التميزات والتمييزات داخل المجتمع قد تؤشر على مسألة المرجعية الإسلامية في عالم السياسة لفريق متنوع واتجاهات متعددة ومن هنا فإن الظاهرة الإسلامية لا تشكل كتلة مصمتة يمكن البحث فيها من دون الوقوف على تنوعات وتميزات.

2- أن الأمر قد يرتبط بما يمكن تسميته الخرائط الأساسية للتوجهات الإسلامية بحيث تعبر هذه الخرائط عن خرائط فرعية في التوجهات والمواقف والتعامل مع الظاهرة السياسية بكل تفاعلاتها وعملياتها ومخرجاتها.

3- تتنوع خريطة الحركات الإسلامية سواء الإخوان، حركة الوسط، الحركة السلفية، الجماعات الإسلامية، الحركة الصوفية، الاسلاميون المستقلون، مدرسة الاسلام الحضارى، المؤسسات الرسمية الدينية، التكوينات الجمعية المجتمعية الجمعيات والمجتمع الأهلى والمدنى.

4- أن هذه الخبرات متنوعة وقد يستفاد منها ولكن في التحليل الأخير لا يمكن استنساخها، ذلك أن القياس بخبرة على خبرة هو مما يحتاج التأني في التعامل مع

(1) سمير العركي، حركة الإسلامية وتحديات التحول الديمقراطي، http://www.onislam.net/arabic/madarik/politics/134140-islamic-movements.html :2011/8/25

هذه الخبرات، لكن الأمر يؤدي بنا إلى مسألة أخرى تؤكد أنه إذا تعددت الخبرات وجبت المقارنات.

5- أن لكل ظاهرة ذاكرة، ومن ثم وجب علينا أن ولكل زمن أطروحاته وقضاياه المختلفة التي تتبدل من خلال جهات الاختلاف المتنوعة، سواء أكان هذا الأمر في الإنسان أو في المكان أو في الزمان أو في الاحوال .

6- أن لكل ظاهرة سياق يحيط بها ويحتضنها وأن اقتطاع الظاهرة من سياقاتها لهو أمر خطير يمكن أن يسبب مزالق منهاجية لا تحمد عقباها ومن هنا وجب علينا أن ننظر إلى طبيعة هذه الظاهرة في سباقها وسياقاتها ولحاقها، ذلك أن هذه الحلقات الممتدة هي التي تجعلنا لا فقط نحسن التحليل ولكن نحسن التفسير والحكم المتعلق بالظاهرة وعناصر التقويم المتعلقة بها والقدرة على الاستشراف المستقبلي. (**الصورة الذهنية وصناعة الصور المتبادلة**)

7- أن الأمر أيضا يتعلق بضرورة ألا نتحدث عن ظاهرة مكتملة، ذلك أن اكتمال الظاهرة له من الشروط التي تتعلق بالعامل الزمني الذي يتحكم في استمرارها واستقرارها واضطرادها، فعدم اكتمال الظاهرة يجعل من أحكامنا ومن تقييماتنا ما بين قوسين لا نسرف في التعميم ولا نتيقن من صحة التقويم والتقييم.

8- أن بعض الأمور قد تقفز إلى الواجهة في الدراسة والبحث والتحليل في إطار يقع تحت ضغوط الزمن والاستعجال رغم أن هذا الاستعجال ليس بريئا في توجهاته حينما يستعجل تقييم خبرة لم تكتمل عناصرها ولم تتراكم وقائعها، فضلا عن ذلك فإن هذ الأمر ليس كذلك منهاجيا للاعتبارات التي تتعلق بتكون الظاهرة ودراستها.

9- من الواجب علينا ألا نقع تحت ضغوط عالم الأحداث وتفاصيلها ولكن من المهم أن نتعامل مع المؤشرات الأولية لهذا المسار من دون الوقوع تحت ضغوط الأحداث بحيث يخرجنا ذلك عن الحساسية والدقة والعمق والتنظيم في إطار رؤية منهاجية بصيرة وواعية.

إن التحولات الجديدة للربيع الثوري العربي تقتضي منهجية جديدة في التفكير والتأمل من جميع القوى السياسية والفكرية، وضمن هذه المنهجية يمكننا الحديث عن الواقع الجديد للإسلاميين في الحكم. فبحسب الحراك الثوري الجديد في المنطقة لا يمكن للإسلاميين أن يتجاوزوا قواعد اللعبة الديمقراطية، لأن أي إخلال بتلك القواعد سيؤدي إلى خروج الجماهير إلى الشوارع، وتحرك المجتمع الدولي ما يعني أن الالتزام بتلك القواعد أمر لامفر منه، ومن هنا فلا خوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة وإمكانية خروجهم منها كذلك في ظل الواقع الثوري الجديد.

* * * *